

المبحث الحادى عشر

مصادر التشريع

● مقدمة

● بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم وآله لن يتنزل قرآن ، ولن يزداد الحديث الشريف كلمة واحدة . وفى الوقت نفسه أحداث الحياة تجرى ، وتظهر مشكلات جديدة تحتاج إلى أحكام تضبطها ضبطاً شرعياً . هذه الحقيقة هى التى يعبر عنها علماء أصول الفقه بقولهم : «النصوص متناهية ، والحوادث غير متناهية» .

وللتغلب على هذه المشكلة استخلص العلماء أحكاماً لضبط كل جديد مستندين إلى القرآن والسنة . وقد أطلق عليها مصطلح «الأصول» كما أطلق مصطلح «الفروع» على الأحكام المستندة إليها . وتبلورت مناهج محددة دقيقة لممارسة اشتقاق الأحكام ، كالإجماع ، والقياس ، والمصالح المرسلة . والشريعة يرفضون القياس لكنهم يتوسعون فى «إعمال العقل» ، والظاهرية يرفضون القياس مثل الشيعة ، لكنهم توسعوا فى استعمال الاستصحاب .

وبين مذاهب أهل السنة اختلافات حول القياس والمصالح المرسلة والاستصحاب ، وكذلك الشيعة . ويتفق بعض فقهاء السنة أحياناً مع بعض فقهاء الشيعة ، ويختلف بعضهم مع بعض . وهذه الحقيقة تيسر استفادة الفريقين كل من الآخر . والبحث الموضوعى الجاد سوف يُبدد كثيراً من السحب التى تخيم على المشهد الأصولى ، وسيرى التكفيريون من الفريقين ما لا يسعدهم !

● أصول الشريعة عند الشافعي

● ويعبر الإمام الشافعي رحمه الله عن موقف أهل السنة من أصول الشريعة فيقول : « ليس لأحد أبداً أن يقول في شيء حَلٌّ ولا حَرْمٌ إلا من جهة العلم . وجهة العلم : الحَبْرُ في الكتاب أو السُّنة ، أو الإجماع ، أو القياس » .^(١) والقرآن كلام الله غير مخلوق ، وكفر من قال إنه مخلوق .^(٢)

– ويشرح مشروعية القياس فيقول : « وأما القياس فإِنما أخذناه استدلالاً بالكتاب والسنة والآثار » .^(٣) والقياس والاجتهاد عنده : « اسمان لمعنى واحد » .^(٤)

– وضرورة القياس أو الاجتهاد تنشأ من حقيقة أن : « كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم ، أو – على سبيل الحق – فيه دلالة موجودة . وعليه – إذا كان فيه بعينه حكم – اتباعه . وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة – على سبيل الحق فيه – بالاجتهاد ، والاجتهاد القياس » .^(٥)

– ومعنى هذا أن الشريعة يجب أن تظل حياة المسلمين كلها . فإذا وُجدت الأحكام في الكتاب أو السنة وجبَّ اتباعها . وإذا لم توجد وجب الاجتهاد لمعرفة القياس على الأصول . وهذا هو المنهج الذي اتبع على امتداد التاريخ الإسلامي إلى اليوم . وقد أدى الاجتهاد إلى إنتاج ثروة فقهية وتشريعية باذخة ملأت عشرات المجلدات التي سطرها أعلام الفقه والتشريع الإسلامي ، وواجهت أعظم التطورات وأعمق التغيرات التي قابلت المسلمين على امتداد العصور . ونشأ علم أصول الفقه الذي وُطدَّ قواعد الاجتهاد وضبط أعمال المجتهدين ، فصار مفخرة للأمة المسلمة .

وسواء كان الشافعي هو الرائد في تأسيس علم أصول الفقه أو كان الإمام

(٢) آداب الشافعي ؛ ص ١٩٤

(٤) نفسه ؛ ص ٢٠٥

(١) الرسالة ؛ ص ٢٥

(٣) نفسه ؛ ص ١٠١

(٥) نفسه ؛ ص ٢٠٦

الباقر هو الرائد ، فإننا نعتز بهذا العلم العظيم الذى يُعد إبداعاً إسلامياً خالصاً ، فى مواجهة المنكرين لدور أمتنا الثقافى والحضارى من قبل بعض الأوربيين المتعصبين ، ومعهم زمرة من العلمانيين من أبناء جلدتنا .

ويقول الشيخ أبو زهرة رحمه الله ، بعد دراسة مقارنة لعلم أصول الفقه عند السنة والشيعة : «إن الشيعة يتفقون مع الشافعيين فى مناهجهم فى أصول الفقه إلى حد كبير» .^(١) ويصف هذا المنهاج فيقول : «إنه ينظر فى القواعد مجردة من غير أن يجعلها خادمة للفروع ، بل يجعلها مقاييس تضبط الفروع وتزنها بموازين دقيقة، فيقررون الأصول كما هى موافقين أو مخالفين لجمهور المسلمين» .^(٢)

ويجب أن نتذكر أن الخلافات بين مذاهب أهل السنة فى أصول الفقه عديدة . وهى لاتستدعى النفرة أو الشقاق أو التكفير . والشىء نفسه يجب أن يقال عن الخلاف بين الإمامية وأهل السنة ، ويجب أن نتذكر أن عناصر الاتفاق عديدة وواسعة ، خصوصاً بين الإمامية والشافعية .^(٣)

● القرآن فى حزم الظاهرى

ويصف ابن حزم رحمه الله القرآن فيقول : «إن القرآن الذى فى المصاحف بأيدى المسلمين شرقاً وغرباً فما بين ذلك ، من أول أم القرآن إلى آخر المعوذتين ، كلام الله عز وجل ووحىه ، أنزله على قلب محمد صلى الله عليه وسلم وآله ، من كفر بحرف منه فهو كافر . وكل ما روى عن ابن مسعود من أن المعوذتين وأم القرآن لم تكن فى مصحفه فكذب موضوع لا يصح ، وإنما صحَّتْ عنه قراءة عاصم عن زر ابن حبيس عن ابن مسعود ، وفيها أم القرآن والمعوذتان» .^(٤)

— وهنا يرد ابن حزم على المدعين بأن القرآن الذى بأيدى أهل السنة فيه حذف وإضافة !

(٢) الموضع نفسه .

(١) الإمام الصادق ؛ رقم ٢١٧ ص ٢٧٩

(٣) نفسه ؛ ص ١٧ - ١٨

(٤) المحلى ؛ المسألة رقم ٢١ ج ١ ص ١٣

- ويقول ابن حزم : «والقرآن كلام الله وعلمه غير مخلوق» (١) ويقول أيضا إن القرآن : «هو المكتوب فى المصاحف والمسموع من القارئ ، والمحفوظ فى الصدور ، والذى نزل به جبريل على قلب محمد صلى الله عليه وسلم وآله ؛ كل ذلك كتاب الله ، وكلامه القرآن ، حقيقة لا مجازاً ، مَنْ قال فى شىء منه إنه ليس هو القرآن ولا هو كلام الله تعالى ، فقد كَفَرَ ، لخلافه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وآله وإجماع أهل الإسلام» . (٢)

- ومن الجلي هنا أن ابن حزم يقطع الطريق على دعاوى بعض الفلاسفة والمتكلمين الذى خاضوا فى مسألة «خَلْقُ الْقُرْآنِ» وتعددت آراؤهم ، وقاد المعتزلة بدعة القول إن القرآن مخلوق بتشجيع من المأمون الخليفة العباسى ، ولم تنته إلا فى عهد المتوكل ، بعد ألوان من العذاب ذاقها الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله وغيره ممن أبوا ترديد البدعة المعتزلية !

● أدلة الأحكام عند الإمام الغزالي

ويقول الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله : «اعلمُ أننا إذا حققنا النظر فإن أصل الأحكام واحد هو : «قول الله تعالى» . إذ قول الرسول صلى الله عليه وسلم وآله ليس بحكم ولا ملزم ، بل هو مخبر عن الله تعالى أنه حكم بكذا وكذا ، فالحكم لله تعالى وحده . والإجماع يدل على السنة ، والسنة (تدل) على حكم الله تعالى ، وأما العقل فلا يدل على الأحكام الشرعية ، بل يدل على نفي الأحكام عند انتفاء السَّمْع (يعنى عدم وجود نص) . . . إلا أننا إذا نظرنا إلى ظهور الحكم فى حقنا ، فلا يظهر إلا بقول الرسول عليه السلام ، لأننا لا نسمع الكلام من الله تعالى ولا من جبريل . فالكتاب يظهر لنا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم وآله . فإذا ن ، إذا اعتبرنا المظهر لهذه الأحكام فهو قول الرسول فقط ، إذ الإجماع يدل على أنهم استندوا إلى قوله ؛ وإن اعتبرنا السبب الملزم فهو واحد ، وهو : حكم الله تعالى . لكن إذا لم نجد النظر ، وجمعنا المدارك ، صارت الأصول التى يجب النظر

(١) نفسه ؛ المسألة رقم ٥٨ ج ١ ص ٣٢

(٢) نفسه ؛ المسألة رقم ٥٩ ج ١ ص ٣٢

فيها أربعة»^(١) وهي : الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل، وهي نفسها الأصول عند الإمامية .

ويقول الأصولي القدير الإمام الشاطبي رحمه الله : «الأدلة الشرعية ضربان : أحدها ما يرجع إلى النقل المحض (أى إلى الكتاب والسنة) ؛ والثاني ما يرجع إلى الرأي المحض ؛ وهذه القسمة هي بالنسبة إلى أصول الأدلة ، وإلا فكل واحد من الضربين مفتقر إلى الآخر ، لأن الاستدلال بالمنقولات لا بد فيه من النظر ، كما أن الرأي لا يعتبر شرعاً إلا إذا استند إلى النقل . فأما الضرب الأول فالكتاب والسنة ؛ وأما الثاني فالقياس والاستدلال » .

« ويلحق بالضرب الأول : الإجماع ، ومذهب الصحابي وشرع من قبلنا ، لأن ذلك كله راجع إلى التعبد بأمر منقول صرف ، لا نظر فيه لأحد ويلحق بالضرب الثاني : الاستحسان والمصالح المرسلة »^(٢) .

● القرآن هو عمدة الملة

ويصف الشاطبي القرآن فيقول : « إن الكتاب قد تقرر أنه كلية الشريعة ، وعمدة الملة ، وآية الرسالة ، ونور الأبصار والبصائر ، وأنه لا طريق إلى الله سواه ، ولا نجاة بغيره ، ولا تمسك بشيء يخالفه . وهذا كله لا يحتاج إلى تقرير واستدلال عليه لأنه معلوم من دين الأمة . وإذا كان ذلك لزم - ضرورة - لمن رام الاطلاع على كليات الشريعة وطمع في إدراك مقاصدها واللحاق بأهلها ، أن يتخذ سميته وأنيسه ، وأن يجعله جليسه على مرّ الأيام والليالي ، نظراً وعملاً ، لا اقتصاراً على أحدهما ، فيوشك أن يفوز بالبُغْيَةِ ، وأن يظفر بالطلْبَةِ ، ويجد نفسه من السابقين ، وفي الرعيّل الأول . فإن كان قادراً على ذلك ، ولا يقدر عليه إلا من زاول ما يعنيه عن ذلك من السنة المبيّنة للكتاب ، وإلا فكلام الأئمة السابقين والسلف المتقدمين آخذة بيده في هذا المقصد الشريف والمرتبة المنيفة »^(٣) .

(٢) الموافقات ؛ ج ٣ ص ٢٤

(١) المستصفى ؛ ص ١١٩

(٣) نفسه ؛ ج ٣ ص ٢٢٤

ذلك أن السنة كما يبين الإمام مبينة للقرآن ، وهذه حقيقة معروفة لكل دارس للإسلام . وهى وَحْيٌ من عند الله تعالى ، وقد تأتى بأحكام ليست مذكورة فى القرآن . لكن تظل الحقيقة الكبرى الكلية دون مساس ألا وهى أن : «القرآن فيه بيان كل شىء .. فالعالم به على التحقيق عالم بجملة الشريعة ، ولا يعوزه منها شىء» .^(١) والله تعالى يقول ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣] ويقول ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] ويقول ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩] .

● الأصول عند الشيعة

ويقول السيد محمد آل كاشف الغطاء : «المسلمون متفقون على أن أدلة الأحكام الشرعية منحصرة فى : الكتاب والسنة ثم العقل والإجماع ، ولا فرق فى هذا بين الإمامية وغيرهم . نعم ، اختلف الإمامية عن غيرهم فى أمور ، منها : أن الإمامية لا تعمل بالقياس . وقد تواتر عن أئمتهم أن الشريعة إذا قيست مُحَقِّق الدين .. ومنها أنهم لا يعتبرون من السنة الأحاديث النبوية إلا ما صح منها عن طريق أهل البيت عن جدِّهم ، يعنى ما يرويه الصادق عن أبيه الباقر عن أبيه زين العابدين عن الحسين السبط عن أبيه أمير المؤمنين رضى الله عنهم ؛ ومنها أن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحاً بخلاف جمهور المسلمين» .^(٢)

ولكن تأثير هذه الخلافات ، أو بعضها ، ليس ملموساً ، فالقياس عند السنة مثلاً يستعاض عنه عند الشيعة بالاجتهاد والعقل . ثم إن ابن حزم الظاهرى لا يقر القياس . وقد مارس الشافعية وغيرهم القياس فى خدمة الشريعة ، ولم يُمحَقِّق الدين بسبب ذلك ! وعلى الرغم من ردِّ الشيعة روايات أهل السنة فإن الحصيلة النهائية من الأحاديث المعتبرة لدى الجانبين متقاربة حيث ذكر إحصاء بالكمبيوتر

(١) نفسه ؛ ص ٢٤٤

(٢) نقلاً عن أبى زهرة ؛ الإمام الصادق ؛ الفقرة رقم ٢٢٤ ؛ ص ٢٨٨ .

أن ٩٠٪ من الأحاديث هي هي . وقد لاحظت أن كثيراً من الشيعة يقبلون روايات أهل السنة إذا وجدوها تؤيد ما يذهبون إليه . ونحن أهل السنة نقبل روايات أئمة الشيعة بالشروط نفسها التي نقبل بها روايات أئمتنا . والغاية القصوى هي تحاشي رد حديث صحيح ، وتحاشي قبول حديث مزور ! وهذه الغاية يجب أن تحكم موقف الجميع ، دون نظر إلى التحريمات المذهبية الموروثة عن عصور الصدام الدامي .

- ثم إن إغلاق باب الاجتهاد لم يحدث بحكم قواعد أى مذهب سني ، ولكن بفتوى غير صحيحة من بعض الشيوخ . فليس ثمة فرق بين المذهبين من هذه الجهة . وأبواب الاجتهاد مفتوحة الآن على مصراعيها ، وقد عُولجت المستجدات التي جلبها الاختلاط الكثيف مع الغرب في مؤتمرات وبحوث ورسائل وجهود فردية .

ويعبر عن عقيدة الشيعة في القرآن قول عبد الحسين شرف الدين : «إن حلال محمد هو الحلال إلى يوم القيامة ، وكذلك حرامه وسائر أحكامه ، سواء كانت تكليفية أم وضعية . وهذا مما أجمع عليه المسلمون كافة ، كإجماعهم على نبوته صلى الله عليه وسلم وآله .^(١)

● أسباب الخلاف

والنتيجة المنطقية للإيمان بالقرآن عند السنة والشيعة هي انخفاض سقف الخلافات إلى أدنى مستوى يمكن تخيله . ولا ريب أن القرآن جمع بين كل المؤمنين به على أهم المبادئ في العقيدة والشريعة والأخلاق . لكن ثمة عوامل أخرى أشاعت الاختلافات ضمن الإطار القرآني الجامع ؛ وقد جمعها الإمام الشاطبي ، فإذا هي ثمانية أسباب :

١ - الاشتراك في الألفاظ .

٢ - دوران اللفظ بين الحقيقة والمجاز .

(١) النص والاجتهاد ؛ ص ٨٣

- ٣ - دوران الدليل بين الاستقلال بالحكم ، وعدمه .
- ٤ - دوران الدليل بين العموم والخصوص .
- ٥ - اختلاف مصادر الرواية .
- ٦ - الاجتهاد والقياس .
- ٧ - دعوى النسخ وعدمه .
- ٨ - ورود الأدلة على وجوه تحتمل الإباحة أو النذب والوجوب .^(١)

وسوف نرى أن وحدة الإيمان بالقرآن لم تعمل عملها التوحيدي المنتظر منها بسبب التفسير بالرأي ، وفيه الكثير من التعسف والانفلات من قانون التأويل . ومن الواضح أن الأسباب الثمانية للخلاف ليست منحصرة في إثارة الخلافات بين الشيعة والسنة باستثناء السبب الخامس ، بل كانت سبباً للخلاف بين جميع الفقهاء والمفسرين من كل المذاهب الإسلامية .

● قضية تحريف القرآن

وهذه بدون شك أخطر قضية على وحدة الأمة المسلمة ، بل على وجودها ذاته ، وقد تبادل السنة والشيعة الاتهام بتحريف القرآن والزيادة والنقص فيه ، وألفت في ذلك كتب عديدة ، ويأتى التكفير بالجملة نتيجة منطوية للتحريف .

- يقول الإمام الخوئي ، كبير علماء الشيعة في تفسيره المسمى «البيان» - ص ٢٥٩ - «إن حديث تحريف القرآن حديث خرافة ، لا يقول به إلا من ضعف عقله» .^(٢)

● رأى الإمام الخميني

وقال الإمام الخميني زعيم الثورة الإسلامية في إيران : «إن كتاب فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب» للمدعو «النورى» عبارة عن روايات

(١) الموافقات ؛ ج ٤ ص ١٣٨ - ١٣٩

(٢) نقلاً عن الدكتور موسى الموسوى ؛ الشيعة والتصحيح ؛ ص ١٣٢

ضعيفة: «ولو كان الأمر كما توهم صاحب فصل الخطاب لكان الذي كتبه لا يفيد علماً ولا عملاً، وإنما إيراد روايات ضعاف أعرض عنها الأصحاب وتنزه عنها أولو الألباب من قدماء أصحابنا» (١) وقال محسن الأمين إن: «كتب الشيعة المحققين، ومن يعتنى بقولهم من علماء الشيعة، مجمعة على عدم وقوع تحريف القرآن لا بزيادة ولا نقصان».

● نفي مطلق للتحريف

وتفصيل الكلام في ذلك أن المسلمين كافة قد اتفقوا على عدم الزيادة في القرآن. واتفق المحققون وأهل النظر من الشيعيين والسنين على عدم وقوع النقص. ووردت روايات شاذة من طريق السنين ومن بعض الشيعة تدل على وقوع النقص. ونقضت فلم تبق لها قيمة» (٢).

- وأهم من هذا كله أن دعوى تحريف القرآن تتناقض مع قول الله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فكيف يتعهد الله تعالى بحفظه، ثم لا يحفظ؟! فهي دعوى باطلة عند كل مؤمن بالقرآن الكريم.

● دعاوى الغلاة

لكن الغلاة لا يتوقفون أمام الحقائق، ويتسترون وراء الأئمة وينسبون إليهم أفكارهم الضالة. فهذا عباس القمي ينسب إلى الإمام الصادق رضي الله عنه قوله: «ويلكم! نظرت في كتاب الجفر صبيحة هذا اليوم، وهو الكتاب المشتمل على علم المنايا والبلايا والرزايا، وعلم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، الذي خص الله به محمداً صلى الله عليه وسلم وآله والأئمة من بعده، وتأملت فيه مولد قائمنا (يعنى المهدي المنتظر) وغيبته وإبطاءه وطول عمره، وبلوى المؤمنين في ذلك الزمان» (٣).

(١) نقلاً عن كتاب د. محمد سليم العوا؛ ص ٢٥ - ٢٦

(٢) الشيعة بين الحقائق والأوهام؛ ص ١٦٠

(٣) عباس القمي؛ تاريخ الإمام الثاني عشر؛ ص ١٤٤

- ومعنى هذا أن النبي ﷺ كان قد تلقى كتاباً آخر من عند الله هو كتاب الجفر ، وإنه لم يعلنه على المسلمين ، بل احتفظ به سراً إلى أن خص به الأئمة . وفي الجفر علم الغيب ، بل علم الغيوب كلها ! وهنا بالذات يناقض القرآن الكريم الذى خصَّ الله تعالى وحده بعلم الغيب فى أكثر من آية قرآنية ، منها قوله تعالى ﴿ قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ ﴾ [الأنعام : ٥٠] وقوله تعالى ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴾ [الجن : ٢٦] والإمام الصادق حافظ للقرآن ، عالم بعقائده فلا يمكن أن يتورط فى هذه الأكذوبة الفجة ! إنهم الرواة الجهلة إذن ، وكاتبهم عباس القمى !

- وأكاذيب أخرى تنسب أيضا إلى الإمام الصادق حول الجفر والجامعة ومصحف فاطمة . ولا نعيد ما قلنا عن الجفر ؛ أما « الجامعة » فقد قال عنها : تلك صحيفة طولها سبعون ذراعاً فى عرض الأديم ، مثل فخذ الفالج (وهو الجمل الضخم) . قيل له : فمصحف فاطمة ؟ قال : إن فاطمة مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله خمسة وسبعين يوماً ، وكان دخلها حزن شديد على أبيها ، وكان جبريل عليه السلام يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها ، ويطيب نفسها ، ويخبرها عن أبيها ومكانه ، ويخبرها بما يكون بعدها فى ذريتها . فهذا مصحف فاطمة عليها السلام .^(١)

● سورة الولاية !

والغلاة من الشيعة لا يكفون عن الحديث عن سورة الولاية التى حذفها أهل السنة من المصحف لأنها تشهد بأحقية على فى الخلافة ، ويتلقف المتعصبون من أهل السنة هذه القصص ليثبتوا أن الشيعة حرفوا القرآن ، وكل من يحرف القرآن فهو كافر !

أما الحقائق فتتنقض كل هذا الهراء . من ذلك أن طارق بن شهاب قال :

(١) محمد بن يعقوب الكليني ؛ الكافي - الأصول والروضة ؛ وبحار الأنوار ؛ ج ٢٦

«شهدتُ علياً رضي الله عنه وهو يقول على المنبر: «والله ما عندنا كتاب نقرأه عليكم إلا كتاب الله تعالى . وهذه الصحيفة (التي كانت معلقة بسيفه) أخذتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ، فيها فرائض الصدقة» (١)

- و«علي» يقسم للناس على أنه ليس لديه غير القرآن ، فذلك يدل على ذبوع أقاويل الغلاة عن الجفر ومصحف فاطمة وما إلى ذلك . وكان «علي» أميراً للمؤمنين ، فلو كان لديه شيء غير القرآن لأظهره دون خوف أو «تقية» .

- والقول إن جبريل نزل على فاطمة يناقض عقيدة ختم النبوة ، وليس بوسع أحد أن يتأول لبقاء باب النبوة مفتوحاً ما لم يكن في قلبه مرض وفي عقله زيغ» (٢)

وعن عبد العزيز بن رُفيع قال : «دخلت أنا وشداد بن معقل على ابن عباس رضي الله عنه ، فقال له شداد : أتترك النبي صلى الله عليه وسلم وآله من شيء ؟ قال : ما ترك إلا ما بين الدفتين . قال : ودخلنا على محمد بن الحنفية (بن علي بن أبي طالب) فسألناه السؤال نفسه ، فقال : ما ترك إلا ما بين الدفتين» (٣)

ولو أن غلاة أهل السنة حذفوا سورة أو آية كانت تشهد لعلي بالخلافة لأعلن ذلك علي وبنو هاشم وأنصارهم من الصحابة ، وهذا ما لم يحدث قط . وقد اعترف الصحابة بقول النبي لعلي : «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» ، فلماذا ينكرون سورة أو آية تنص على خلافته !؟

ومن الأدلة الحاسمة على براءة الشيعة من تهمة تحريف القرآن ، أن نسخ المصحف المنتشرة في إيران هي النسخ المنتشرة في العالم السني . وكان العلامة لطف الله الصافي في كتاب له صدر سنة ١٣٨٩ هـ قد دعا الغلاة من السنة إلى قراءة المصاحف المنتشرة بأيدي الشيعة في إيران لكي يتأكدوا من كذب تلك

(١) مسند أحمد (الفتح الرباني) ؛ رقم ٢٩٥ - ج ٢٣ ص ١٣٤

(٢) أبو الأعلى المودودي ؛ الإيمان ؛ ١٩٦ - ١٩٧

(٣) فتح الباري ؛ كتاب فضائل القرآن ؛ رقم ٥٠١٩ ج ٩ ص ٦٤ - ٦٥

التهمة الشنيعة بالتحريف .^(١) ومن التدقيق فيما يسمى سورة الولايات يكشف الدارس أنها خليط من عبارات قرآنية حشر فيها اسم علي حشراً غشيماً.^(٢) وبالمثل كذب الباحثون السنّة الزعم بأن المعوذتين والفاطمية غير موجودة في مصحف ابن مسعود . وقد اقتبستُ كلام ابن حزم عن ذلك فيما سبق .

● غلاة النقاد السنّة

ولو أُثِّبَت الغلاة بالف شهادة بأن الشيعة لا يقبلون بدعة تحريف القرآن ، وأنهم ينكرون أن يكون لديهم كتاب مقدس غير القرآن ، فإن الغلاة من نقاد أهل السنّة لن يسلموا بذلك ، ويقول قائلهم : «ربما يظن القارئ أن ذلك الإنكار صادر عن عقيدة ، بل الحقيقة أن ذلك من منطلق التقية التي يحتمون بها» .^(٣) والكاتب يقول هذا الكلام بعد أن أورد أسماء العلماء الشيعة الكبار الذين ينكرون تحريف القرآن ويدينون القائلين به ، من أمثال الطوسي والشريف المرتضى والطبرسي . فبدلاً من أن يسعد بوجود أولئك العلماء الراضين للتحريف ، يشكك في نواياهم بحجة التقية !

وأنا أتعجب من هذا الاتجاه الخاطئ الذي لا يهمله إلا الإذانة والتشويه ، والأخذ بآراء الغلاة ، وطمس آراء العلماء الكبار! وأتعبج من الاستناد إلى التقية ! فهل كان أولئك العلماء يعيشون في وسط سنّي معادٍ لهم ، أم في وسط شيعي يكفل لهم الأمن ليقولوا ما يؤمنون به وما يؤمن به بعض الناس في ذلك الوسط؟ وهل الشيعة المنكرون للتحريف الآن يخشون أحداً؟ هل إيران تخاف من البحرين أو قطر أو السعودية ، ولذلك تجبر علماءها على إذانة التحريف إرضاء لهم أو خوفاً منهم ؟ أظن أن العكس هو الصحيح ! فالعرب عامة يخشون قوة إيران ونفوذها ، لما لحكومتها الإسلامية من جاذبية ، ولما تملك من ثروة وقوة ، ولمواقفها الراضية للخضوع للطاغوت الأمريكي الصهيوني ، في وقت استسلم فيه العرب لذلك الطاغوت !

(١) فهي هويدي ؛ إيران من الداخل ؛ ص ٣٢٥

(٢) نفسه ؛ ٣٢٦

(٣) محمد مال الله ؛ الشيعة وتحريف القرآن ؛ ص ٢٠

- أما الباحث السنّي الرصين الإمام محمد أبو زهرة فقد قالها صريحة واضحة بعد أن كتب كتابه القيم عن «الإمام الصادق» وألم بحقائق المذهب الإمامي؛ قال رحمه الله "إن إخواننا الإمامية - على اختلاف منازعهم - يؤمنون بالقرآن الكريم كما يؤمن به كل مؤمن".^(١) ومع هذا لم يغفل عن حقيقة مزاعم الغلاة مثل الكليني فأفتى بكفره لإصراره على التشويش على صدق كتاب الله. ^(٢) وأعلام الإمامية يكفرون كل من يزعم أن الوحي قد نزل على أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله. ^(٣)

● التكفير نتيجة التحريف

هكذا سارت الأمور عبر قرون: الشيعة يتهمون السنّة بتحريف القرآن بحذف سور وآيات منه، والسنّة يتهمون الشيعة بتحريف القرآن بإضافة سور وعبارات والفاظ إلى آياته. ومن اليسير لدى كل من يقتنع بأن الآخرين حرفوا القرآن أن يكفرهم! ومن هنا جاءت ظواهر التكفير بالجملة! فبكل استهتار ونزق، استجاز البعض تكفير الآخرين - الملايين أو المليارات من أتباع المذهب المخالف!

وهذه في حسابي أشنع معصية يرتكبها مسلم على الإطلاق!

- ومن واجبتنا اليوم أن نقنع كل مسلم بالتوبة عن تلك المعصية، لصالحه هو نفسه في الدنيا والآخرة، لا لصالح الفريق الآخر الذي يكفره ظلماً وعدواناً! ولا ريب أن التوبة عن التكفير خطوة واسعة نحو التقارب والتآلف بين المسلمين. وهذه الغاية النبيلة تتطلب جهوداً جبارة: تربوية وثقافية وإعلامية وفنية. ولا بد من تنقية التراث التكفيري وملء أيدي الجماهير وعقولهم بثقافة الأخوة الإسلامية.

● النسخ

ويخلط البعض بين التحريف والنسخ^(٤). ولكن النسخ ثابت بالقرآن

(٢) نفسه؛ ص ٣٣٢ - ٣٣٤

(١) أبو زهرة؛ الإمام الصادق؛ ص ٣٠٠

(٣) البرقي؛ كسر الصنم؛ ص ١٣٣

(٤) ناصر مكارم الشيرازي؛ عقيدتنا؛ ص ٣٦ - ٤٦

والإجماع ، فى حين أن التحريف مرفوض . وكما رأينا ، التحريف إما حذف من القرآن وإما إضافة إليه . لكن النسخ إنزال آية من عند الله مكان آية ، لقوله تعالى ﴿ مَا نُنسخُ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنسِئُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦] أو نسخ حديث شريف بآخر .

ويشرح الإمام الطبرى رحمه الله معنى آية النسخ فيقول : « ما تبدل من حكم آية فغيره ، أو نترك تبديله فنقره بحاله ، نأت بخير منها لكم - من حكم الآية التى نسخنا فغيرنا حكمها - إما فى العاجل ، لحفته عليكم ، من أجل أنه وضع فرض كان عليكم ، فأسقط ثقله عنكم ، وذلك كالذى كان على المؤمنين من فرض قيام الليل ، ثم نسخ ذلك فوضع عنهم ، فكان ذلك خيراً لهم فى عاجلهم ، لسقوط عبء ذلك وثقل حمله عنهم ، وإما فى الآجل لعظم ثوابه ، من أجل مشقة حمله عنهم ، وثقل عبئه على الأبدان ، كالذى كان عليهم من صيام أيام معدودات فى السنة فنسخ وفرض عليهم مكانه صوم شهر كامل كل حول .^(١) ولا يمكن البت فى نسخ آية بآية أخرى إذا أمكن الجمع بينهما : « فى حال واحدة على صحة » .^(٢)

ويقول الإمام الغزالى رحمه الله : « إن النسخ ثابت بالإجماع والنص . أما الإجماع فاتفق الأمة قاطبة على أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وآله نسخت شرع من قبله ، إما بالكلية وإما فيما يخالفها فيه . وهذا متفق عليه » . وأما التص فقوله تعالى ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيةً مَكَانَ آيةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ﴾ [النحل: ١٠١] والتبديل يشتمل على رفع وإثبات . والمرفوع إما تلاوة وإما حكم ، وكيفما كان فهو رفع ونسخ » .^(٣)

(١) تفسير الطبرى ؛ فقرة ١٧٧٦ - ج ٢ ص ٤٨٢

(٢) نفسه ؛ الفقرة ٢٦٢٧ - تفسير الآية ١٨٠ من سورة البقرة - ج ٣ ص ٣٨٥

(٣) المستصفى ؛ ص ٣٢ - ١٣٣

● تعريف النسخ وأنواعه

- ويقول الغرناطي رحمه الله : « النسخ في اللغة هو الإزالة والنقل . ومعناه في الشريعة : رفع الحكم الشرعي بعد ما نزل . ووقع في القرآن على ثلاثة أوجه :
- الأول نسخ اللفظ والمعنى ، كقوله (لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم) .
- والثاني نسخ اللفظ دون المعنى ، كقوله (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألْبَتَّة ، نكالا من الله والله عزيز حكيم) .
- والثالث نسخ المعنى دون اللفظ ، وهو كثير ، وقع منه في القرآن ، على ما عدَّ بعض العلماء ، مائتا موضع واثنا عشر موضعاً منسوخة ، إلا أنهم عدوا التخصيص والتقييد نسخاً ، والاستثناء نسخاً ، وبين هذه الأشياء وبين النسخ فروق معروفة^(١) . وهذا توسع غير مشروع .

وقيل : نسخ آية معناه تبديلها ، أو تثبيت خطها وتبديل حكمها .

ويقول ابن حزم إن القرآن ينسخ القرآن ، والسنة تنسخ السنة والقرآن^(٢) . وهذا يخالف الشافعي الذي أكد أن القرآن لا ينسخه إلا القرآن ، لقول الله تعالى ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي ﴾ [يونس: ١٥] .^(٣)

ومن أمثلة النوع الأول ، أى نسخ اللفظ والمعنى ما روى عن زر بن حبيس عن أبي بن كعب رضى الله عنهما قال : كم تقرأون سورة الأحزاب ؟ قال : بضعا وسبعين آية . قال : لقد قرأتها مع رسول الله ﷺ مثل البقرة أو أكثر منها ، وإن فيها آية الرجم^(٤) . وقال ابن حزم : « هذا إسناد صحيح لا مغمز فيه » .^(٤)

وعن أبي بن كعب قال إن رسول الله ﷺ قال : « إن الله تبارك وتعالى أمرني أن أقرأ عليك القرآن » . قال فقرا ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ [البينة: ١] قال فقرا فيها : « ولو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيه ، لسأل

(١) الغرناطي ؛ كتاب التسهيل ؛ ص ١٨ (٢) المحلى ؛ رقم ٩٤ - ج ١ ص ٥٢

(٣) الرسالة ؛ رقم ٥٧٢ ص ٩٨ .

(٤) مسند أحمد (الفتح الرباني) رقم ١٣٢ ص ٥٨ - والمحلى لابن حزم ؛ رقم ٢٢٠٤

ج ١١ ص ٢٣٤ - ٢٣٦

ثانياً، فأعطيته ، لسأل ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب ، وإن ذلك الدين القيم عند الله – الحنيفية غير المشركة ، ولا اليهودية ولا النصرانية ، ومن يفعل خيراً فلن يكفره .^(١)

ومن أمثلة النوع الثاني ، أى نسخ اللفظ دون المعنى ، الآية القائلة : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألْبَتَةً) .^(٢) ومن أمثلة ما روى عن أبي موسى الأشعري أنه قال : « نزلت سورة براءة ، ثم رفعت » .^(٣)

ومن أمثلة النوع الثالث الذى نسخ معناه وبقي لفظه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزْمَلُ * قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً * نَصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ﴾ [المزمل: ١-٣] منسوخ بقوله تعالى ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ ﴾ [المزمل: ٢٠] ^(٤) ومن أمثلة قول الله تعالى ﴿ لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٢] منسوخ بقوله ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] ^(٥)

● تفسير القرآن

القرآن كما قرر العلماء الكبار هو أصل الأصول فى دين الإسلام ، أو هو عمدة الملة ، منه العقائد والفقه وأصول الفقه ، ومعيار الصواب والخطأ . والقرآن واحد عند الشيعة والسنة . ومن ثم كان يفترض أن يكون مصدر الالتقاء والتقارب والوحدة ، والعاصم المتين من التشردم والفرقة والافتتال . ولقد أخبر رسول الله ﷺ حذيفة بأن سيكون بعده خلاف وفرقة ، فسأله حذيفة : فماذا تأمرنى إن أدركت ذلك ؟ فقال : « تعلم كتاب الله واعمل بما فيه ، فهو المخرج من ذلك » . وكرر حذيفة السؤال ثلاثاً ، فأعاد النبى عليه الجواب ثلاثاً .^(٦)

(١) نفسه ؛ الفقرة رقم ١٣٦ ج ١٨ ص ٦٠

(٢) المكي ؛ السابق ؛ الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ؛ ط ١ ص ٥٦

(٣) نفسه ؛ ص ٥٩ (٤) الشافعى ؛ الرسالة ؛ ص ٥٨ - ٥٩

(٥) تفسير الطبرى ؛ من رقم ١٠٩٦٤ - ١٠٩٦٨ - ج ٩ ص ٤٧٦

(٦) أبو حامد الغزالي ؛ إحياء علوم الدين ؛ ج ١ ص ٢٩١

- ومن البدهى أن نصيحة النبي لحذيفة موجهة لكل مسلم . فعلينا أن نحفظ القرآن ونتدبره ونحاول فهمه والعمل به ، فذلك هو المخرج من الخلاف والفرقة .

● خطر التعسف فى التأويل

لكننا نصطدم اليوم بتأويلات عديدة ، بعضها شاذ ، ولا يتفق مع أصول التأويل والتفسير ، وبعضها منفلت كلية من كل الضوابط . وكثير مع المفسرين يُخضع القرآن الكريم لهواه ورأيه ليحتج به على صحة مذهبه أو مشروعية غرضه : «ولو لم يكن له ذلك الرأى والهوى لكان لا يلوح له من القرآن ذلك المعنى» . وعندئذ يصبح التفسير أو التأويل معولاً هدم لوحدة أمتنا وتوسيع الشقة بين أبنائها ! إن مثل هؤلاء لا يرجعون إلى تراث أمتهم ليتعلموا أصول التأويل والتفسير ، فهم : «كمن يدعى البلوغ إلى صدر البيت قبل مجاوزة الباب ، أو يدعى فهم مقاصد الأتراك من كلامهم وهو لا يفهم لغة الترك!» (١)

- وهكذا تراكمت مجلدات ضخام فى خزائننا ، وصار التفسير المنفلت هو سيد الموقف وتوارى التفسير العلمى المنضبط خلفه ، ونادراً ما يجد من يحققه وينشره . وقد تقول بعض المفسرين على رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله فزعموا أنه قال إن للقرآن سبعة وسبعين بطناً ! وقال بعض المفسرين الشيعة : «إن الله تعالى جعل ظاهر القرآن فى الدعوة إلى التوحيد والنبوة والرسالة وجعل باطنه فى الدعوة إلى الإمامة والولاية وما يتعلق بهما» . (٢)

● فماذا كانت النتائج !

- خذ مثلاً قول الله تعالى ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنهَارٌ مِن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنهَارٌ مِن لَبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنهَارٌ مِن خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنهَارٌ مِن عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [محمد: ١٥] .

(١) نفسه ؛ ص ٢٩٢

(٢) د . الذهبى ؛ التفسير والمفسرون ؛ ج ١ ص ٣٠

- يقول المفسر الشيعي إن المعنى الباطني لهذه الآيات هو : علوم الأئمة .
وقوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا
بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٢] .

- يقول المفسر الشيعي : «علي بن أبي طالب» . (١)

- والحق أن الذين يصدق عليهم وصف القرآن هنا ملايين من المؤمنين ،
ومنهم علي بن أبي طالب وغيره من آل البيت ، ومن الصحابة والتابعين وتابعيهم
إلى يوم الدين من الشيعة والسنة وسائر الفرق المسلمة .

- وقوله تعالى ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] قال المفسر
الشيعي : «الذين همزوا آل محمد حقهم ، ولزوهم ، وجلسوا مجلساً كان
آل محمد أحق به منهم» . (٢) يشير إلى الخلفاء الراشدين الثلاثة أبي بكر
وعمر وعثمان رضی الله عنهم . وهذا تبديل لكلمات الله تعالى للتطاول على
أعظم عظماء الإسلام بعد النبي وأتقاهم . وهذا إثم عظيم وفاحشة ترتكب باسم
تفسير آيات القرآن الكريم !

- ولا أحسب أن خطوة واحدة نحو التقريب يمكن أن تُقطع طالما استمرت
المطابع في إخراج مثل هذا الهراء باسم الشيعة !

● إننا بحكم القرآن إخوة ، لكن هذا التطاول يحيلنا إلى أعداء !

- فماذا نحن صانعون ، سنة وشيعة ؟ !

واستناداً إلى أخبار لا وزن لها يروي الكليني أن الإمام الجواد الذي - توفي
سنة ٢٢٠ هـ - بينما كان يسير في الطواف جاءه رجل وقال : أنا إلياس النبي ، وأنا
حي دائماً ، وقال له إن ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] نزلت بشأن الأئمة .
فيتساءل «البرقي» كيف يمكن أن يكون إلياس حياً في زمن الجواد؟ والله تعالى

(١) الميلاني ؛ قادتنا ؛ ج ٣ ص ٤٥٥

(٢) نفسه ؛ ص ٤٥٧

يقول ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٤] (١) -
- ويفسر محمد الحسين آل كاشف الغطاء قول الله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ [البينة: ٧] على أنه وصف لشيعته علي (٢).

وأحسب أن هذه الأمثلة كافية لبيان التعسف الخطير في تفسير القرآن ،
وعلى من يريد الاستزادة أن يرجع إلى كتاب «الميلاني» : «قادتنا ، كيف نعرفهم» ،
فقد أنفق مجلداً كاملاً في مثل هذا التفسير . (٣)

● أفحش الفواحش !

● وزعم الكليني أن قول الله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدادوا كفراً لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٣٧]
نزل في أبي بكر وعمر وعثمان ، آمنوا بالنبى أولاً ، ثم كفروا حيث عرضت
عليهم ولاية علي ، ثم آمنوا بالبيعة لعلي ، ثم كفروا بعد موت النبي ، ثم
أزدادوا كفراً بأخذ البيعة من كل الأمة (٤)

- هذا الكلام الخطير والعدواني ، إذا لم يكذب ويدان من زعماء الشيعة ،
بكل الوسائل الممكنة ، فليس يستطيع سنى أن يضع يده في يد أحد ممن
يؤمنون بهذه الافتراءات البشعة .

● قانون التأويل

ولقد عرف العلماء منذ عهد النبوة أن تفسير القرآن له قواعد وأصول ،
وأر تأويله محكوم بقانون اسمه قانون التأويل . وكثير من آيات القرآن ظنى
الدلالة، يعنى يحتمل أكثر من معنى ، لكن هذا لا يعنى الفوضى . وعلى المفسر
أن يمتنع عن تعيين أحد المعانى الممكنة ، لأنه إن فعل يكون قد حكم على مراد الله

(١) كسر الصنم ؛ ص ١٨٥

(٢) أصل الشيعة وأصولها ؛ ص ١١٠

(٣) المجلد الثالث ، الذى يقع فى ٤٦٤ صفحة من القطع الكبير .

(٤) أصول الكافي ؛ ٣ / ٣٢٥

تعالى بالظن والتخمين ، وهذا خطأ : « فإِنَّمَا تَعْلَمُ مَرَادَ الْمُتَكَلِّمِ بِإِظْهَارِ مَرَادِهِ ؛ فَإِذَا لَمْ يَظْهَرْ ، فَمَنْ أَيْنَ نَعْلَمُ مَرَادَهُ إِلَّا أَنْ تَنْحَصِرَ وَجُوهُ الاحْتِمَالَاتِ ، وَيَبْطُلَ الْجَمِيعُ إِلَّا وَاحِدًا ، فَيَتَعَيَّنُ (هَذَا) الْوَاحِدَ بِالْبُرْهَانِ . وَلَكِنْ وَجُوهُ الاحْتِمَالَاتِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَطَرُقُ التَّوَسُّعِ فِيهَا كَثِيرٌ ، فَمَتَى يَنْحَصِرُ ذَلِكَ ؟ فَالتَّوَقُّفُ فِي التَّأْوِيلِ أَسْلَمٌ » .^(١)

- إذا لم يتقيد المفسر بقواعد التأويل وأصول التفسير فإنه يغامر ، ويعرض نفسه للوقوع في إثم الحكم على مراد الله تعالى بالتخمين والظن . وهذا إثم كبير ، ولا يرخص فيه إلا لضرورة الأعمال والعبادات التي تدرك بالاجتهاد . أما العلوم المجردة فلا يجوز أن يقال فيها بالظن . والعاقل يقول : أعلم أن الظاهر (في النص) غير مراد ، لأنه يناقض العقل . وأما عين المراد فلا أعرفه ، ولا حاجة بي إلى معرفته ، لأنه لا يتعلق به عمل . ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤] فالظاهر غير مراد ، لأنه يناقض العقل ، ونحن نؤمن به ولا نسأل عنه ، أو كما قال الإمام مالك : الاستواء معلوم والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة .^(٢)

إن الاستفادة من الوحدة التي يضمنها القرآن تتطلب احترام قانون التأويل وتوحيد قواعد التفسير عند السنة والشريعة ، فهل نفعل ؟

● التفسير الصوفي

- والصوفية من أهل السنة يخرجون من القرآن أشياء لا صلة لها به !
وها هنا أمثلة لهذا المنهاج من التفسير .

- يقول محي الدين بن عربي في رؤياه لقول الله تعالى ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: ١٩ - ٢١] :
« هل بالبحر ، الذي أوصله به ، فأفناه عن الأعيان ؟ أو بالبحر الذي فصله عنه

(١) معارج القدس (وضمنه قانون التأويل) ؛ ص ٢٤١

(٢) نفسه ؛ ص ٢٤٢

وسمّاه بالأكوان ؟ أو بالبرزخ ، الذى « استوى عليه الرحمن » ؟ ﴿ فَبِأَيِّ آيَةٍ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ ﴾ [الرحمن: ١٣] ؟

« يخرج من بحر الأزل » اللؤلؤ « ومن بحر الأبد » المرجان « ﴿ فَبِأَيِّ آيَةٍ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ ﴾ ؟ - ﴿ وله الجوارى ﴾ الروحانية ﴿ المنشآت ﴾ من الحقائق السماوية ، فى البحر الذاتى الأقدس ﴿ كالأعلام ﴾ ﴿ فَبِأَيِّ آيَةٍ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ ﴾ ؟ - « يسأله » العالم العلوى على علوه وقده ، والعالم السفلى على نزوله وبخسه ، كل خطوة « فى شأن » . ﴿ فَبِأَيِّ آيَةٍ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ ﴾ ؟ ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن: ٢٦] وإن لم تنعدم الأعيان ، لكنها رحلة من « دنأ » إلى « دان » : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ؟ ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ * فَبِأَيِّ آيَةٍ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ ﴾ ؟ (١) فكلام ابن عربى عن البرزخ لا يشرح شيئاً ، بل يلقي ظلالاً من الغموض على الآيات . وكلامه عن اللؤلؤ وبحر الأبد وبحر الأزل غير مفهوم ، لا للخاصة ولا للعام . ولذلك أكتفى بهذا المثال ، لأن إضافة غيره لن تضيف شيئاً ، اللهم إلا تضيق الجهد والوقت . ونحن هنا نبحث فى أصول التشريع ومصادره حيث لا يجدى إلا الكلام المحدد المفيد كأصول للتشريع . وقد عرفنا القليل عن تفاسير الغلاة فى المبحث السادس ؛ وهذا ينتسب إليهم .

● إدانة التفسير بالرأى

عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله : « مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأْيَهُ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » (٢) وعن أبى معمر قال : قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه : « أَى أَرْضٍ تَقَلَّنِي وَأَى سَمَاءٍ تَظَلَّنِي إِذَا قَلْتُ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا أَعْلَمُ » . (٣)

- وأورد الطبرى أخباراً أخرى تؤكد هذا المنهج ثم قال : « وهذه الأخبار

(١) الفتوحات المكية ؛ رقم ٤٨٢ - السفر الأول ص ٢٧٢

(٢) تفسير الطبرى ؛ فقرة ٧٣ ج ١ ص ٧٧

(٣) نفسه ؛ فقرة ٧٩ - ج ١ ص ٧٨

شاهدة لنا على صحة ما قلنا : من أن ما كان من تأويل آي القرآن الذي لا يدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ، أو بنص فيه الدلالة عليه ، فغير جائز لأحد القيلُ فيه برأيه ، بل القائل في ذلك برأيه – وإن أصاب الحق فيه – فمخطئ فيما كان من فعله ، بقيله فيه برأيه ، لأن إصابته ليست إصابة موقن أنه محق ، وإنما هي إصابة خارص وطان . والقائل في دين الله بالظن قائل على الله ما لم يعلم . وقد حرم الله جل ثناؤه ذلك في كتابه على عباده فقال ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]

● والتقول على الله من أفحش الفواحش .

وتخصيص العام منهج أصولي معروف له قواعده . لكن بعض الدارسين يتوسع فيه دون مسوغ شرعي ، فيكون ظاهر الآية العموم ، لكنه يقصرها بعدد من الناس ، ويكون التعصب للمذهب هو السبب . مثال ذلك قوله الله تعالى : ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ [التوبة: ١١٩] يفسرها البعض بأن الصادقين هم محمد ﷺ وعلى بن أبي طالب . والحق أن الأمر فيها بتأييد الصادقين في كل مكان وزمان .

● السنة : المصدر الثاني للتشريع

وتأتى السنة النبوية المطهرة بعد القرآن الكريم كمصدر للتشريع عند أهل السنة والشيعه ، مع الاختلاف حول روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم وآله . – يقول الإمام الأصولي السنن الشاطبي : « يُطلق لفظُ السُّنةِ على ما جاء منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وآله على الخصوص ، مما لم يُنص عليه في الكتاب العزيز ، إنما نص عليه من جهته عليه الصلاة والسلام (سواء) كان بياناً لما في الكتاب أو لا » .

« ويطلق أيضاً لفظ السُّنة في مقابلة البدعة » .

«ويطلق أيضاً لفظُ السُّنة على ما عمل عليه الصحابة ، (سواء) وُجد ذلك في الكتاب أو السُّنة، أو لم يوجد، لكونه أتباعاً لسُّنة نُبِتت عندهم لم تُنقل إلينا ، أو اجتهاداً مجتمعاً عليه منهم أو من خلفهم . فإنَّ إجماعهم إجماع ، وَعَمَلُ خلفائهم راجع - أيضاً - إلى حقيقة الإجماع ، من جهة حَمَلِ الناس عليه حسبما اقتضاه النظر المصلحي عندهم . فيدخل تحت هذا الإطلاق : المصالح المرسلة والاستحسان ، كما فعلوا في حد الخمر (يقصد عدد الجلدات) وتضمين الصُّناع وجمع المصحف ، وحَمَلِ الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة ، وتدوين الدواوين ، وما أشبه ذلك» .^(١)

- وسوف نناقش هذا التعريف ومدى موافقته أو مخالفته للمذهبيين موضع الدراسة : مذهب أهل السُّنة ، والمذهب الاثنا عشرى .

من حيث المبدأ قَبِلَ أهل السُّنة والشيعة سُنَّةَ النبي صلى الله عليه وسلم وآله كمصدر للأحكام . واستند الشيعة إلى أخبار تقول إنه عليه الصلاة والسلام قال : «عليكم بكتاب الله وعترتي» - والعتره هم أهل البيت عليهم السلام . واستند أهل السنة إلى أخبار تقول إنه عليه الصلاة والسلام قال : «عليكم بسنتي وسُنَّةَ الخلفاء الراشدين المهديين ، عَضُوا عليها بالنواجذ» .^(٢) وفي حديث آخر قال عليه الصلاة والسلام : «عليكم بما عرفتم من سُنَّتِي وسُنَّةِ الخلفاء الراشدين المهديين عَضُوا عليها بالنواجذ» .^(٣)

والأخذ بأخبار العتره هو أخذ بالسُّنة . فالعتره وأهل البيت هم الحفظة على السُّنة المطهرة . ولكن أهل السُّنة أخذوا السُّنة عن أهل البيت وعن الصحابة بشروط حددها علماء الحديث لكيلا نأخذ خبراً زائفاً على أنه صحيح أو نردُّ خبراً صحيحاً على أنه زائف . ولتحقيق هذه الغاية النبيلة أنشأ المسلمون «علوم الحديث» التي تخصص فيها العباقرة من أبناء الأمة من جميع المذاهب .

(١) الموافقات ؛ ج ٤ ص ٤ (مع إبقاء الحروف الستة ومشروعية القراءة بها)

(٢) سنن ابن ماجه ؛ رقم ٤٢ ج ١ ص ١٦

(٣) نفسه ؛ رقم ٤٣ ج ١ ص ٤٣

لكن معظم الشيعة الإمامية - ولا أقول جميعهم - لا يقبلون كلمة منسوبة للنبي إلا عن طريق أئمتهم . ويروى أهل السنة أحاديث كثيرة تؤكد عدالة الصحابة وصدقهم ، ومن ثم يقبلون رواياتهم للسنة بشروط العدالة والضبط وغيرهما من الشروط لأن الراوى قد ينسى وقد يخطئ وإن كان ثقة . من ذلك ما رواه حذيفة ابن اليمان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله : «إني لا أدري ما قدرُ بقائى فيكم ، فاقصدوا باللذتين من بعدى» وأشار إلى أبى بكر وعمر .^(١) وأحياناً كان يحيل السائل إليهما . والشيعة لا يعترفون بالخلفاء الثلاثة ويطعنون فيهم ، كما رأينا من قبل ، وكما سنرى فى بقية هذه الدراسة . وعلى هذا اختلفت السنة لدى الفريقين إلى حد ما .

● شرط قبول الرواية

والشرط العام لقبول الرواية لدى السنة والشيعة هو أن تتفق مع القرآن ، وأية معارضة للقرآن الكريم معناها زيف الخبر أو الرواية .

فقد قال صلى الله عليه وسلم وآله : «ما أتاكم عنى فأعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق كتاب الله فأنقلته ، وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا ، وكيف أخالف كتاب الله وبه هدانى الله؟»^(٢) وهذا المعيار مقبول لدى أهل السنة ولدى الاثنا عشرية وسائر المذاهب الإسلامية . ومرد ذلك إلى أن : «السنة راجعة فى معناها إلى الكتاب ، فهى تفصيل مجمله ، وبيان مشكله ، وبسط مختصره ، وذلك لأنها بيان له ، وهو الذى دل عليه قوله تعالى ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] فلا تجد فى السنة أمراً إلا والقرآن قد دلَّ على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية» .

- «ولأن الله جعل القرآن تبيانياً لكل شىء ، فيلزم من ذلك أن تكون السنة حاصلة فيه فى الجملة ، لأن الأمر والنهى أول ما فى الكتاب» .^(٣) لكن هذه

(٢) الموافقات ؛ ج ٤ ص ١٣

(١) نفسه ؛ رقم ٩٧ ج ١ ص ٣٧

(٣) نفسه ؛ ج ٤ ص ٩

الحقائق لا تمنع أن تشرع السُّنة مستقلة عن القرآن ، لكنها لا يمكن أن تخالف القرآن . وهذا المجال هو ما يسميه الشاطبي : « المسكوت عنه في القرآن » .^(١)

● العدالة لا المذهب

ويرفض الشيعة روايات أهل السنة (على الأرجح) ، ولو كان الراوي عدلاً ، ثقة ، معروفاً أنه لا يكذب ، ما دامت روايته لا يوثقها إمامي أو يمدحه إمامي ، ولم تتوسط بين اثنين من الإمامية . ويقرر الشيخ أبو زهرة أن أهل السنة فعلوا الشيء نفسه ؛ والصواب عنده أن يُنظر إلى عدالة الراوي ، لا إلى مذهبه ، وهذا هو ما انتهجه الزيدية . ويدين أبو زهرة رد الرواة على أساس المذهب ، ويطلب بوضع حد لذلك المنهج الخاطيء.^(٢)

- ومن الطبيعي أن تتباين مواقف المحدثين من روايات المخالفين . فيروى أن الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه أخذ ببعض فقه ابن عمر رضي الله عنه في مشكلة رجل « وأقع أهله قبل الطواف في الحج » حيث قال له ابن عمر : اقض ما بقى عليك من المناسك ، وأهرق دمًا ، وعليك بالحج من قابل .^(٣) ومن جانب أهل السنة قبل المحدثون روايات بعض الشيعة من غير الغلاة . قال الذهبي رحمه الله عن : « أبان بن تغلب » الكوفي إنه : شيعي جلد ، لكنه صدوق ، فلنا صدقه وعليه بدعته . وقد وثقه أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وأبو حاتم .^(٤) وميز الذهبي بين التشيع مع الغلو والتشيع بغير غلو ، وهو الذي كان شائعاً بين كثير من التابعين : « مع الورع والصدق . فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بيّنة » .^(٥)

- وحدد الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله شروط قبول الرواية وليس من بينها أن يكون الراوي من أهل السنة ؛ وهذه الشروط هي :

(١) نفسه ؛ ج ٤ ص ١٥ (٢) الإمام الصادق ؛ ص ٣٩٣ - ٤٠١ - ٤٠٢

(٣) أبو زهرة ؛ الإمام الصادق ؛ فقرة رقم ٢٠٠ ص ٢٥٦

(٤) ميزان الاعتدال ؛ حرف الألف - رقم ج ١ ص ٥

(٥) نفسه ؛ ٥ - ٦

١ - أن يكون مسلماً .

٢ - وأن يكون مُكَلَّفًا .

٣ - وأن يكون ضابطاً .

٤ - وأن يتصف بالعدالة .

٥ - ولا يشترط تعدد الرواة .^(١) (وهذا يعنى قبول خبر الواحد بشروط)

ومن الواضح أن ردّ الروايات بين الفريقين يشكل معضلة في الحوار . فيقول ابن حزم رحمه الله إنه : « لا معنى لاحتجاجنا عليهم برواياتنا فهم لا يصدقونها ، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم فنحن لا نصدقها » .^(٢)

● الشروط الضرورية

وأقول إن حوارنا الموضوعي المخلص يعتمد على القرآن ، وعلى الروايات المقبولة من الطرفين ، وعلى القرآن والعقل كمعايير للصحة ، وعلى حرص عدد من الطرفين على إعادة النظر في الكثير من المواقف والأحكام القديمة ، ونقد كثير من الروايات واستبعادها وتبني منهاج إصلاحية وإسلامية تعلقو على المذهبية .

وربما يساعد على ذلك بيان أن كثيراً من الذين ردوا روايات السنة كانوا مخطئين . وها هنا غلو حول رد الروايات الواردة في كتب السنة الصحيحة .

● دفاعنا عن الصحاح

يقول الشيرازي إن في الصحاح والمسانيد لدي أهل السنة كُفريات وخرافات مضحكة يأبأها العقل السليم^(٣) ومن ذلك قول أهل السنة إن العباد يرون ربهم في الآخرة . ومعنى هذا أن الله تعالى له جسم ، لأن الرؤية غير ممكنة بغير وجود الجسم . وهذا كفر !

(٢) الفصل ؛ ج ٤ ص ١٥٩

(١) المستصفي ؛ ص ١٨٠

(٣) ليالى بيشاور ؛ ص ٨٤

هنا نواجه أخطاء مركبة . فأهل السنة - كما سبق أن رأينا - يؤمنون برؤية الله في الآخرة استناداً إلى قول الله تعالى ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] وليس استناداً إلى رواية في الصحاح !حقاً هناك روايات في الصحاح ، لكن الأساس هو القرآن . ولم يقل أهل السنة إن العباد سيرون ربهم بقوة الإبصار الدنيوية ، بل بقوة أخروية لا تحتاج إلى جسم .^(١) ونفى الرؤية في الآخرة كما يرى الشيعة يناقض الآيتين (رقم ٢٢ ، ٢٣ من سورة القيامة) ، ولم يستطيعوا البراءة من التناقض إلا بتأويل متعسف ! وكان أحرى بالناقد الشيعي أن يتحرز من تكفير أهل السنة بناء على تأويل الآيتين ؛ ويعيد النظر في مذهبه هو !

- ويطعن في حديث عائشة رضی الله عنها عن يوم العيد والسودان يلعبون بالدرق والحراب حيث سألتها النبي : «تشتهين تنظرين ؟ فقلت : نعم . فأقامني وراءه ، خدي على خده ، وهو يقول : «دونكم يا بني أرفدة !» (يشجعهم على اللعب) ، حتى إذا مللت قال : «حسبك ؟» قلت : نعم . قال : «فاذهبي» .^(٢) السيد الناقد يعتبر هذا العمل مهيناً للنبي صلى الله عليه وسلم وآله . وقد زور الصيغة فقال إن النبي حمل عائشة على ظهره ، والرواية تقول : «فأقامني وراءه» . وهذه صورة رائعة لزواج عظيم كريم لا إهانة فيه .

وزعم الشيرازي أن البخاري لم يخرج الروايات التي تتحدث عن مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وهذه أكذوبة وقحة ، لأن البخاري خصص باباً كاملاً عنوانه : «مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه» أخرج فيه ستة أحاديث ؛ ثم الباب رقم ١٠ عن «مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي رضي الله عنه» (٣) ثم الباب رقم ١١ عن : «ذكر العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه» ؛ ثم الباب رقم ١٢ عن : «مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ، ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وسلم وآله»^(٥)

(١) راجع بحث الرؤية في العقائد في هذه الدراسة .

(٢) فتح الباري ؛ رقم ٩٥٠ ج ٢ ص ٤٤٠

(٣) كتاب فضائل الصحابة ؛ باب ٩ - ج ٧ ص ٧٠ - ٧١

(٤) نفسه ؛ ٧٥ (٥) نفسه ؛ ص ٧٧

● اتهامات ساقطة

ويزعم الشيرازي أن المذاهب الأربعة عند أهل السنة: «أوجدتها يد السياسة ، وكان الهدف منها إبعاد المسلمين عن مذهب أهل البيت وتعاليم العترة الهادية». (١) وهو يعتبر أن نقد علماء السنة بعضهم بعضاً «تفسيق بعضهم بعضاً». (٢) لكنه لم يقل لنا اسم السلطة التي أوجدت المذهب الحنفي ، الذي مات صاحبه في سجون بني العباسي لرفضه العمل معهم ؟ والظاهر أنه لا يدري شيئاً عن جهاد الإمام أحمد رضى الله عنه في مواجهة المعتزلة بقيادة الخليفة المأمون ولم يسمع عن سجنه وجلده شهوراً دون أن ينحني أمام السلطة؟ ولم يسمع عن الشافعي المحب لآل البيت والذي استدعى إلى بغداد بتلك التهمة ، ولم ينج من بطش المأمون إلا بلطف من الله تعالى ! هل السلطة هي التي جعلت الشافعي يقول : إن الراشدين خمسة ومن سواهم مبتز ؟ هل تعترف السلطة بأنها ابتزاز إجرامي لا مشروعية له !؟

- ثم إن أهل السنة لا يرون أحداً معصوماً إلا النبي صلى الله عليه وسلم وآله؛ ونقد العلماء بعضهم بعضاً جزء مهم في مناهجنا الإسلامية لبلوغ الحقائق ، وليس تفسيقاً . فالحقيقة عندنا قبل كل الرجال والأئمة والفقهاء والقادة ، ولانتردد في القول أن أبا بكر أخطأ أو عمر أخطأ . وهذا هو الإسلام الحق الذي ارتضاه لنا ربنا جل جلاله .

ويزعم الشيرازي أن الخليفة المنصور العباسي أمر مالكا رضى الله عنه ؛ «بوضع كتاب في الفقه ، فألف كتاب «الموطأ» ، فأعلن المنصور أن مالكا أعلم الناس ، وحمل الناس عليه بالقهر». (٣)

- ويعلم الله تعالى أن هذه الاتهامات افتراءات مُختلقة مناقضة للحقائق . إن الإمام الكبير رحمه الله شرع في تأليف كتابه الرائد قبل أن يتولى المنصور الخلافة . وأمضى الإمام أعواماً طويلة في عمله ، ومراجعته ، وبحثه مع علماء المدينة المنورة .

(٢) نفسه ؛ ص ١٣٦

(١) ليالي بيشاور ؛ ص ١٣٤

(٣) ليالي بيشاور ؛ ص ٣١٢

ولما وافقوه على أن الكتاب قد جمع سنة رسول الله ﷺ كما كانت مُطبقة بينهم في واقع حياتهم ، أسماه «الموطأ» - أي المتواطأ على صحته . ثم تصادف أن اطلع عليه الخليفة المنصور وأراد أن يفرضه على المسلمين ، فأبى ذلك مالك وقال له : يا أمير المؤمنين ! لا تفعل هذا ، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ... وإن رَدَّهم عما قد اعتقدوه شديد ، فدَع الناس وما هم عليه» .^(١) ولم ينشئ المنصور مدرسة لتعليم المذهب المالكي ، ولا يفرضه على أحد . فكيف يجرؤ كاتب مسلم على هذه الافتراءات ؟ وما موقف الشيعة الاثنا عشرية من مثل هذه الأكاذيب ؟

إن سلسلة الأكاذيب عند هذا الرجل تبلغ أضعاف ما عرضت له ؛ ولكنني استكثر أن أعطيه فوق ما أعطيته . والمهم أن نتبين أن كثيراً ممن ردوا روايات أهل السنة كانوا مخطئين ، وبعضهم - للأسف ! - كانوا كاذبين ومفترين ، وهم يضرون إخوانهم الشيعة أبلغ الضرر لأنهم يضللونهم ويشعلون الحقد والكراهية لأهل السنة في قلوبهم .

أهل السنة يقبلون روايات أهل البيت كما يقبلون روايات الصحابة رضی الله عنهم جميعاً . لكن هذا لا يمنع خضوع تلك الروايات للفحص والتدقيق ؛ فالراوي من هؤلاء الرجال الكرام عادل صادق ثقة ، لكنه قد ينسى أو يخطئ . ولهذا نشأ علم الجرح والتعديل الذي تناول جميع رواة الحديث من الصحابة والتابعين بالبحث والدرس للتأكد من درجة ضبطهم ومدى عدالتهم ، فكل ابن آدم خاطئ ، والإيمان بالعدالة عام ، لكن هذا لا يمنع الخطأ منعاً باتاً ، وقد استطاع علماء الحديث العظام أن يقدموا السنة النبوية الصحيحة إلى أمتهم الإسلامية نقية من كل الشوائب والأكدار ، ليشيدوا عليها حياتهم العقديّة والتشريعية والأخلاقية ، إلى جانب كتاب الله تعالى .

(١) مقدمة «الموطأ» ؛ د . محمد كامل حسين ؛ ص ٢٧

● المصادر الأخرى : الإجماع

● وتُعتمد مصادر أخرى كحجة للأحكام الشرعية إلى جانب القرآن والسنة،
وبإجازة منهما .

ويأتى الإجماع على رأس القائمة . فيقول الشافعي إن إجماع الصحابة حجة شرعية ، لأننا نعلم : «أنهم إذا كانت سنن رسول الله لا تعزب عن عامتهم ، وقد تعزب عن بعضهم ؛ ونعلم أن عامتهم لا تجتمع على خلاف سنة رسول الله ، ولا على خطأ ، إن شاء الله» . وقد أمر رسول الله بلزوم جماعة المسلمين ، على أن : «إجماع المسلمين ، إن شاء الله ، لازم» .^(١) وسوغ الشافعي مذهبه هذا بقوله إن : «الغفلة إنما تكون في الفرقة (أو الأفراد) ، فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافة غفلة عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس ، إن شاء الله» .^(٢) فقد ينسى أحد الصحابة شيئاً من القرآن أو السنة ، لكن من غير الممكن أن ينسى الجميع آية معينة أو حديثاً معيناً .. ثم إن الصحابة لا يمكن أن يجتمعوا على أمر يخالف القرآن والسنة . ولا يمكن أن يجمعوا على خطأ . فإذا أجمعوا على أمرٍ ما استناداً إلى حديث شريف ، فهو إجماع صحيح ، وعلينا العمل به .^(٣)

- وأما الغزالي فيرى أن «مستند الإجماع - في الأكثر - نصوص متواترة (يعنى آيات قرآنية وأحاديث نبوية) وأمور معلومة بالضرورة ، بقرائن الأحوال» .^(٤) ثم ساق الغزالي عدداً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تثبت حُجّية الإجماع ، منها قوله صلى الله عليه وسلم وآله : «لا تجتمع أمتي على الخطأ، ولا تجتمع أمتي على الضلالة»^(٥)

- ويعتقد معظم الإمامية بحُجّية الإجماع ، وشذ عنهم من قال إنه غير حجة . وقد عرّف الإمامية الإجماع بأنه : «اتفاق جماعة يكشف اتفاقهم عن رأى المعصوم» .^(٦) فهو بصفة عامة موضع اتفاق بين المذهبين .

(١) الرسالة ؛ رقم ١١٠٥ - ص ١٧٥ (٢) نفسه ؛ رقم ١٣٢٠ ص ٢٠٥

(٣) نفسه ؛ رقم ١٣١٠ ، ١٣١٢ ، ١٣٢٠ - ص ٢٠٤ - ٢٠٥

(٤) المستصفي ؛ ص ٢٠٠ (٥) المستصفي ؛ ص ٢٠٢

(٦) أبو زهرة ؛ الإمام الصادق ؛ فقرة ٣٦٨ ص ٤٧٥

● العقل

ويتفق المذهبان في اعتماد العقل كمصدر للأحكام . فيقول الإمام الشاطبي إن : « الأدلة الشرعية لا تُنافي قضايا العقول » والدليل على ذلك من وجوه :
« أحدها : أنها لو نافتها لم تكن أدلة للعباد على حكم شرعي ولا غيره ؛ لكنها أدلة باتفاق العقلاء ، فدلَّ على أنها جارية على قضايا العقول . وبيان ذلك أن الأدلة إنما نُصبت في الشريعة لتتلقَّها عقول المكلفين حتى يعملوا بمقتضاها من الدخول تحت أحكام التكليف . ولو نافتها لم تتلقها فضلاً عن أن تعمل بمقتضاها ... »

« والثاني : أنها لو نافتها لكان التكليف بمقتضاها تكليفاً بما لا يطاق . وذلك من جهة التكليف بتصديق ما لا يصدق العقل ولا يتصوره ، بل يتصور خلافه ويصدق . فإذا كان كذلك امتنع على العقل التصديق ضرورة » .
« والثالث : أن مورد التكليف هو العقل ، وذلك ثابت قطعاً بالاستقراء التام ، حتى إذا فُقد ارتفع التكليف رأساً ، وعُدَّ فاقده كالبهيمة المهملة » .^(١)

- وترتبط بالعقل مشكلات عديدة ، فهو يختلط بالأهواء والشهوات والتحيزات المذهبية والعرقية . وفي العصر الحديث حاول العقلانيون جعل العقل المصدر الأول للتشريع ، ومن ثم يكون حاكماً على الكتاب والسنة ! ولا يزال هذا التوجه طاغياً ، وعلى أساسه يطالبون بتغيير الشريعة الإسلامية . من ذلك مثلاً المساواة الكاملة بين الذكر والأنثى ، ومن ثم تغيير شرائع الزواج والطلاق والميراث القرآنية . وقد انقسمت الأمة المسلمة إلى معسكرين متضادين ، أحدهما يجعل الهيمنة على حياتنا للعقل ، والثاني يجعلها للشرع - أي للكتاب والسنة - ولا فرق في هذا الانقسام بين الشيعة والسنة ! ومن الواجب أن يتحد الشيعة والسنة ضد أنصار الغلو في تقدير دور العقل ، وهم العلمانيون . لكن البعض يتغافل عن هذه المعركة الكبرى لكي يعيد إشعال معركة صفيين بين علي ومعاوية !

(١) الموافقات ؛ ج ٣ ص ١٥

- وعند الإمامية : ما يأمر به العقل مطلوب ، وما ينهى عنه يكون منهيًا عنه . لكن العقل في ذاته لا يأمر ولا ينهى ، ولكنه يكشف عن أمر الله تعالى ونهيه . ومن ثم يكشف عن رأى الإمام فى الأمر ، وذلك لا يمكن أن يكون إلا بعد أن يكون الله تعالى قد أمر ونهى فى كتابه وعلى لسان رسوله النبى الأمين صلى الله عليه وسلم وآله .^(١) وبعبارة أخرى إذا لم يوجد الدليل الشرعى من الكتاب والسنة والقياس والمصلحة والاستصحاب ، أخذ بدليل العقل ، بمعنى ما يقتضيه من حسن وقبح . فمن شرط العمل بدليل العقل عدم وجود دليل شرعى .^(٢)

- لكن الإمام الغزالى يرى للعقل دوراً غير ما يراه الإمامية . فعنده أن أحكام الشرع لا تُدرك بالعقل . لكن العقل يدلنا على براءة ذمتنا من الواجبات قبل بعثة الرسول . فإذا جاء نبيٌّ وأوجبَّ خمس صلوات ، فإن الصلاة السادسة تظل غير واجبة . أى أن عدم وجوبها يستمر إلى ما بعد بعثة النبى . ومعنى هذا أن العقل هو الذى دلنا على عدم وجود حكم الوجوب : « والعلم بعدم الدليل حجة »^(٣) وهذا هو دليل الاستصحاب عند الغزالى .

● الاستصحاب

ويتفق الشيعة وأهل السنة على العمل بالاستصحاب . وقد رأينا معناه عند الغزالى ؛ أما ابن القيم فيقول إنه : « استدامة ما كان ثابتاً ، ونفى ما كان منفيًا - أى بقاء الحكم نفيًا وإثباتاً حتى يقوم دليل على تغيير الحالة » وهذا هو المعنى نفسه الذى قال به الغزالى ولكن بالفاظ أخرى . والمعنى نفسه يقرره الإمامية ، فهو عندهم : « استمرار لبقاء حكم ، أو وصف يقينى ، ثبت فى الماضى ، وفى الحاضر » . مثال ذلك الطهارة ، فإذا ثبتت يقيناً ثم حصل شك فى وقوع ما ينقضها ، فإن حكمها يبقى » .^(٤)

(١) الإمام الصادق رقم ٣٨٥ ص ٤٩٧ (٢) نفسه ؛ رقم ٣٨٦ ص ٤٩٨

(٣) المستصفي ؛ ص ٢٣٠

(٤) أبو زهرة ؛ الإمام الصادق ؛ فقرة رقم ٣٩٨ ص ٥١٤

وهكذا يكون الاستصحاب عنصر اتفاق أصولي بين المذهبيين .

● المصالح المرسله

وكان الإمام مالك رحمه الله أول من اعتبر المصالح المرسله مصدراً للتشريع .
وقد قسم الغزالي المصالح إلى :

١- قسم شهد الشرع لاعتبارها

٢- وقسم شهد لبطانها ،

٣- وقسم لم يشهد الشرع لا لبطانها ولا لاعتبارها. (١)

- ومعنى المصلحة : «المحافظة على مقصود الشرع . ومقصود الشرع من الخلق خمسة ، وهو : أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم . فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة» . (٢) وقد انتهى الشيخ أبو زهرة رحمه الله بعد بحث المصالح عند الإمامية إلى أنهم يأخذون بالمصلحة : «أصلاً من أصول الاستنباط ، وإذا لم يكن قرآن ولا سنة ولا إجماع في المسألة التي يجتهدون فيها . وإن ذلك يتفق في جملته مع الفقه المدني . . . وإن سُمي ذلك حكم العقل» . (٣) فهذا إذن عنصر اتفاق بين السنة والشيعة ، ولكن اختلاف المصطلحات قد يقودنا إلى الظن بأن الفقه الجعفري لا يعتبر المصلحة في أصوله . وهذا الاتفاق في اعتقادي شيء طبيعي ، لأن الفقه الجعفري امتزح بالفقه المدني ، وأخذ الفقهاء الكبار من الجانبين بعضهم عن بعض ، دون حرج ، قبل أن يستفحل الاستقطاب المذهبي في العصور التالية . والجميع على علم بتلقي الإمامين أبي حنيفة ومالك العلم على يد الإمام الصادق ، رضى الله عنهم .

● القياس

وهنا يواجهنا الكُتَّاب رافعين لافتة تقول : إن الشيعة لا يجيزون القياس في حين يجيزه أهل السنة . لكن ماذا وراء هذه اللافتة من آراء ؟

(٢) نفسه ؛ ص ٢٥١

(١) المستصفى ؛ ص ٢٥٠

(٣) أبو زهرة ؛ فقرة رقم ٩٦ ص ٥١٣

- يقول ابن حزم : « لا يحل القول بالقياس فى الدين ولا بالرأى ، لأن أمر الله تعالى - عند التنازع - بالرد إلى كتابه وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم وآله » .^(١) ولهذا وقف الظاهرية إلى جوار الإمامية .

- والشيعية يستندون إلى قول النبى صلى الله عليه وسلم وآله : « تعمل هذه الأمة برهه بالكتاب وبرهه بالسنة وبرهه بالقياس ، وإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا » . وإلى قوله : « ستفترق أمتى على بضعة وسبعين فرقة ، أعظمهم فتنة يوم القيامة قوم يقيمون الأمور برأيههم ، فيحرمون الحلال ، ويحللون الحرام » . وعلق الشيخ أبو زهرة على هذين الحديثين فيقول إنهما لا يصدقان على القياس عند أهل السنة ، لأنهم لا يستعملون القياس إلا حين لا يوجد نص فى الموضوع .^(٢)

- ومن جهة أخرى أجاز بعض الإمامية العمل بالقياس إذا كانت العلة المقترنة بالحكم منصوص عليها ، كما فى قول القائل : « حرمت الخمر لإسكارها » .

- ولا ريب أن القياس المبني على علة مستنبطة قد يفضى إلى أحكام خاطئة ؛ مثال ذلك حكم المعاملات المصرفية الحديثة . فقد انقسم الفقهاء إلى قائل بحلها وقائل بحرمتها ، استناداً إلى قياسات خاطئة .^(٣)

لكن الإمام الشافعى وضع أصولاً للقياس لتحاشى سوء استعماله . فالقياس والاجتهاد عنده لفظان بمعنى واحد . ولا مفر من الاجتهاد ، فالنصوص الشرعية تشمل على أحكام ، وعلى دلالات . وبالاجتهاد نصل إلى الدلالات ، أى نصل إليها بالقياس .

- والقياس يجب أن يستند على الظاهر من النصوص ، لا على الباطن ، كما يحكم القاضى على الأمور بظاهر أقوال الشهود ، ولو كان بعضهم مزوراً !

- والحكم ، أو القاعدة ، أو العلم ، الذى يصل إليه الفقيه بالقياس هو حق عند هذا الفقيه ، ولا يمكن فرضه على سائر الفقهاء ، وعلى كل فقيه أن يتبع نتائج

(١) المحلى ؛ المسألة رقم ١٠٠ ج ١ ص ٥٦

(٢) أبو زهرة ؛ السابق ؛ فقرة رقم ٤١٠ ص ٥٣٠

(٣) راجع كتابى : نقد الإسلاميين المعاصرين ؛ سنة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

اجتهاده . والمجتهد المصيب منهما له أجران والمخطئ له أجر . (١) أما الاستحسان فمرفوض عند الشافعي رفضاً باتاً .

ولا أظن أن أى عالم شيعى مدقق يمكن أن يصدق ما يقوله الشيرازى من أن الشيعة أخذوا دينهم عن آل البيت : «وموضع الوحي والرسالة عليهم السلام ، وأنتم أهل السنة أخذتم من الذين ابتدعوا القياس والاستحسان حسب ما تراه عقولهم وتحكم أفكارهم ليستغنوا عن عترة نبيهم صلى الله عليه وسلم وآله» . (٢)

كيف يجرؤ كاتب مسلم على تسطير هذه الافتراءات؟! لا أدرى!

● الاجتهاد : هل أغلقت أبوابه ؟

ويسارع معظم النقاد الشيعة إلى القول إن الشيعة تختلف مع أهل السنة في الأخذ بالاجتهاد . فالشيعة أبتت أبواب الاجتهاد مفتوحة على مصراعيها ، في حين أغلقها أهل السنة .

- هذا الكلام غير صحيح . فأصول مذهب أهل السنة تفتح أبواب الاجتهاد ، وقد رأينا كيف أن الإمام الشافعي يوحد معنى القياس والاجتهاد ، فهما اسمان لشيء واحد بعينه ، ولم يكف أهل السنة عن القياس أو الاجتهاد ، لأنه ليس بوسع أحد أن يحرمه . وقد عرض الإمام الغزالي موضوع الاجتهاد في كتابه «المستصفى» في فصول استغرقت ستين صفحة في النسخة المطبوعة ! (٣) وقد انتقد الغزالي طوائف من الحشوية الذين قالوا : إن التقليد هو طريق معرفة الحق ، وأدان الغزالي التقليد باعتباره قبولاً للأحكام بلا حجة : «ولا يحل تقليد أحد سوى النبي عليه السلام» . (٤)

- أما واقع الحياة الإسلامية فقد عانى من الركود الشامل عدة قرون ، لم يظهر

(١) الرسالة ؛ أرقام ١٣٢٤ ، ١٣٣٢ ، ١٣٨٨ ، ١٨٠٦

(٢) ليالى بيشاور ؛ ص ٣٠٦

(٣) من ص ٤٧٨ إلى ص ٥٣٨

(٤) نفسه ؛ ص ٥١٩

فيها جديد ، ولم تمس الحاجة إلى ممارسة الاجتهاد لاستنباط أحكام جديدة ، ومآل الشيوخ إلى تقليد شيوخهم ، طلباً للأمن من الخطأ ، وانتهت التطورات إلى اعتبار آراء شيوخهم أصولاً عندهم وليس الكتاب والسنة! (١)

- وعلى الرغم من هذه الحقيقة فإن من الخطأ أن يقال إن باب الاجتهاد قد أُغلق كلياً ، بمعنى تحريم الاجتهاد ، لأن أصول مذهب أهل السنة لا تسمح بذلك ، وكل ما يمكن أن يقال بصدق هو أن الميل إلى التقليد كان غالباً . وحين هجم الاستعمار على بلاد المسلمين ، شرعنا في الاجتهاد لمواجهة المستجدات العديدة . وهكذا تظهر معالم الاتحاد والتقارب بين السنة والشيعة من وراء الالفة الرعناء المرفوعة إعلاناً بالخلاف !

(١) المودودي ؛ نحن والحضارة الغربية ؛ ص ١٩٩ - ٢٠٦